

اللبنانيون بانتظار كلمة «مجلس الوزراء» لبت ملف الأجور... إما اللجوء إلى الإتفاق الرضائي بين الهيئات والعمالي أو العودة إلى الصفر!

لم تكن الثالثة ثابتة، ولم يحظى مرسوم الأجور الأخير بموافقة مجلس شوري الدولة ويات الحديث عن «زيادة» أو «تصحيح» للأجور ضرباً من ضروب الخيال أو حلم يصعب تحقيقه وكان الدولة اللبنانية بكافة أركانها ومؤسساتها باتت عاجزة عن إصدار مرسوم قانوني ١٠٠٪ أو إصدار مرسوم لا يشوبه أي نوع من المغالطات القانونية فهل يعقل في دولة تتمتع بنظام تشريعي مستقل وسلطة تنفيذية تبقى عاجزة عن إصدار مرسوم؟ هل يعقل أن تصدر السلطة التنفيذية للمرة الثالثة مرسوم يشوبه مغالطات قانونية؟ هل يعقل أن ام الشرائع لا تملك القدرة على إصدار مرسوم ينال ثقة الجميع؟ أيام مرت على صدور قرار شوري دولة والمواقف لا زالت تتوالى بين مؤيد ورافض بانتظار ما ستقوم به الدولة لحل هذه المعضلة هل ستلجأ إلى اجتماعات لجنة المؤشر؟ أم ستتجه لقرار الإتفاق الرضائي الموقع بين الهيئات والاتحاد العمالي؟

نعم لقانونية المرسوم

اعلن وزير العمل شربل نحاس انه لن يمنح توقيعه لأي مرسوم يخالف الدستور والقوانين ولا يراعي الحاجة الى تحسين الأجر وتصحيحه وتطرق خلال لقاء حوارى عقده مع الشباب لعدة مواضيع اقتصادية فقال: «لا نرتضي تحمل اربث الدين العام ولكننا لن نرتضي ابدا ان نستمر بتحمل النتائج التي ترتبت على الارتهان لهذا الأربث». وأضاف ان الشباب عليهم ان يحملوا مشروعا للدولة في لبنان، ان لا يرضخوا لعملية التكيف التي يريدون اخضاعهم لها تحت عنوان «استحالة الدولة في لبنان» أو الدولة غير موجودة أو «الدولة تاجر فاشل» الى ما هناك من مصطلحات يتم ترويجها للمحافظة على هذا النمط.

ثم اضاف: لقد طرحنا مشروع التغطية الشاملة لجميع اللبنانيين المقيمين انطلاقا من ايماننا بهذه الامكانية في المرحلة الراهنة. فالهدف من هذا المشروع ليس تأمين حق ثابت للبنانيين فحسب، بل فرض تصحيح كبير في النظام الضريبي والإتفاق العام، إذ طرحنا لهذا المشروع ارتباط بطرح ضريبة على

الربح العقاري بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ ورفع الضريبة على ربح الفوائد الى ما لا يقل عن ١٥٪، وبالتالي نقل مبالغ لا تقل عن ٣ الاف مليار ليرة من الربوع الى الاسر والانتاج من خلال خفض كلفة الصحة واطلاق برنامج استثمارات عامة في النقل والكهرباء والمياه والاتصالات، وهو ما يساهم في خفض كلفة الانتاج وكلفة المعيشة وخلق فرص عمل تحد من البطالة والهجرة.

وختم: هذه هي مقارنتنا الاساسية، ولكن للأسف، لا الهيئات الاقتصادية، ولا الاتحاد العمالي العام تعاملنا بجديّة مع هذه المقاربة، بل بالعكس بدأ التركيز على كلفة تصحيح الأجور على اللبنانيين، من دون الاشارة الى اهتمام باليات تخفيض هذه الكلفة والدفع نحو تصحيح بنية الاقتصاد نفسها لتصبح اكثر تلاؤما مع حاجات اللبنانيين.

وللهيئات الاقتصادية رأيها

كانت الهيئات الاقتصادية تلقف بوجه مشروع نحاس كونه يأتي في وقت تعيش فيه البلاد وضع اقتصادي سيئ وركود وجمود يخيم على مؤسساتها انهم البعض ان الهيئات الاقتصادية على خلاف مع وزير العمل شربل نحاس فجاء الرد من رئيس اتحاد الغرف في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير ان «لا خلاف شخصياً مع وزير العمل شربل نحاس». وأكد شقير «استعداد الهيئات الاقتصادية للقبول بمشروع الوزير نحاس الجديد حول تصحيح الأجور إذا كان يلبي مصلحة القطاع الخاص والعمال».

وتمنى على الوزير نحاس «البحث والتشاور في أي مشروع جديد مع الهيئات الاقتصادية قبل طرحه على مجلس الوزراء».

قانونية الإتفاق

بين قانونية مشاريع المراسيم والإتفاق الرضائي قصة طويلة، بين رفض مجلس شوري الدولة وترحيب الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي بالقرار قصة اطول. وبين اللجوء الى مرسوم جديد أو العودة الى الإتفاق قصة اعرب ان اعتبر رئيس مؤسسة «جوستيسيا للإنماء وحقوق

الإنسان» المستشار القانوني د. بول مرقص ان في حال صدور مرسوم تصحيح الأجور عن مجلس الوزراء ونشره وفق الأصول، يصبح اسمه مرتبة من أي اتفاق تعاقدي، أما إذا كان الإتفاق التعاقدي يمنح شروطاً أفضل من المرسوم، فيطبق الإتفاق التعاقدي الرضائي حكماً، لكن من دون أن يلزم الجميع بل موقعيه فقط.

واعتبر مرقص انه في الإتفاقات التعاقدية هناك مبدأ سرعة المتعاقدين ومبدأ «حرية التعاقد». فالإتفاقات والبروتوكولات التي توقع بين اصحاب العمل من جهة والموظفين والعمال من جهة اخرى، كما يحصل على سبيل المثال بين جمعية المحارفين واتحاد نقابات موظفي المحارفين حيث يصلون الى شروط تقديمات فضلى، إنما تبقى في إطار تقديمات تعاقدية لا تلغي تدخل الدولة ممثلة بمجلس الوزراء.

وأضاف: في حال صدور المرسوم عن مجلس الوزراء ونشره وفق الأصول، يصبح اسمه مرتبة عن أي اتفاق تعاقدي. وذلك وفقاً لمبدأ أولوية المرسوم على الإتفاقات التعاقدية. أما إذا كان الإتفاق التعاقدي يمنح شروطاً أفضل من المرسوم، فيطبق الإتفاق التعاقدي الرضائي حكماً، لكن من دون أن يلزم الجميع بل موقعيه فقط.

وتابع: أما في ما يخص المؤسسات غير المنضوية تحت لواء التجمعات الاقتصادية والعمالية التي وقعت الإتفاق، فيحق لها الإستئناف بهذه الشروط الفضلى.

وتعليقاً على مشروع مرسوم وزير العمل شربل نحاس، قال مرقص: كان من المفترض ربطه بسلم متحرك للأجور سنوياً، إفساحاً في المجال للشركات درس وضعها تمهيداً لزيادة الأجور.

زيادة ام لا؟

تتوالى ردود افعال النقابات وحول مرسوم الأجور وقرار شوري الدولة ان رأت نقابة العمال الزراعيين ان «رد مجلس شوري الدولة لقرار الحكومة تصحيح الأجور لمخالفته القوانين المرعية، يكشف السياسة الارتجالية للحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعدم مقاربتها الصحية لها،

واتخاذ القرارات الصائبة».

واعترفت ان «الاستمرار في سياسة زيادة الأجور، كمن يصبر على مواصلة «الحس المرء» ولغقت الى انه «في كل مرة تقر فيها زيادة الأجور والرواتب، تعقبها أو تسبقها زيادة في الأسعار، وارتفاع في كلفة الإنتاج الوطني، وزيادة في التضخم النقدي» مما أدى ويؤدي إلى تفاقم الأزمة وجعلها أكثر عمقا».

ودعت الى «التكاتف للضغط على الحكومة ودفعها الى إلغاء الضرائب عن السلع الحيوية، بدل الاستمرار في مطالبتها بزيادة الأجور التي تفاقم الأزمة، ولا تحلها».

أما بالنسبة الى «جبهة التحرر العمالي» فقد دعت فيه الى «الإسراع في إقفال ملف تصحيح الأجور بما يضمن إعطاء الحقوق العادلة للعمل، وإنهاء فصوله المسرحية الموجهة إنقاذاً لمطالب العمال وحقوقهم المشروعة من وحول السياسة وصراعاتها، والعمل على لجم موجة الغلاء التي طالت نسبة تصحيح الأجور التي يجري الحديث عنها ووادتها في مهدها».

كما دعت الحكومة إلى المباشرة فوراً، وبعد إقفال ملف تصحيح الأجور، إلى تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص وممثلين عن كافة القوى النقابية، وعلى إختلاف تلاوينها، لوضع دراسة علمية وجديّة تحدد عناصر الأجر وتركيبته، وذلك خلال مهلة شهر واحد من تاريخه.

كما طالبت بـ «الإسراع في وضع مسالة إعادة تشكيل وتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على قاعدة تضمن التمثيل الحقيقي للفرقاء كافة، الذين يشكلون المجلس، كونه المرجح المصالح والمكان المناسب لمناقشة كافة القضايا الاجتماعية الأساسية على المستوى الوطني العام».

وشددت على إنهاء تعيين مجالس العمل التحكيمية وإعادة تفعيل عملها، بما يضمن حسن حماية مصالح العمال، وحماية المؤسسات التي يعملون فيها. واهامت بالقوى السياسية كافة العمل على «تحديد القضايا العمالية والمطلبية والنقابية عن الصراعات السياسية والطائفية والفئوية والنأي بها عن التدخلات كافة».